خالد القارني

لو ما بقي من يخبر؟!!

ربما لا يعرف المجتمع المدني هذه المقولة الشهيرة " لو ما بقى من يخبر" والتي يحكي تفاصيلها تاريخ طويل من الصراعات الدامية بين القبائل اليمنية في البادية والحضر.

ومن سجل تاريخ الصراعات اليمنية نجد أن هذه العبارة كتبت على راية الحروب وكانت تتناقلها ألسنة المقاتلين كخيار لا رجعة عنه "النصر أو الموت" وفي تحد قوي للعدو لا يقبل الاستسلام.. ونجد من السجل أن رفعها كان ملازما لغياب الدولة وان لا مرجعية تحتكم إليها القبائل لحل قضاياها سوى مرجعية القوة وفرض سياسة الأمر الواقع.

غياب الدولة كان يولد لدى القبائل المتنازعة شعورا أن كل طرف يريد أن يفرض أرادته على الآخر. فكانت المعارك دامية ومدمرة.. والنتيجة اللاحل ولا منتصر وتوقف الحروب كانت مجرد استراحة محارب والاستعداد للثأر.

قل تداول هذه العبارة خلال العقود الماضية على الأقل فيما يخص الصراعات القبلية الكبيرة وبقي استخدمها على مستوى صراعات العائلات الصغيرة والأفراد كتعبير عن فقدان الثقة بالدولة والعجز عن استرداد الحقوق بالقانون.. وان الحقوق تنتزع لا توهب ولا تمنح.

اليوم وفي غفلة من الزمن نجد أنفسنا قريبين أو قاب قوسين أو أدنى من عودة هذا النوع من الصراع الدامي المدمر الذي يعني اللاحياة غير الموت اللامستقبل غير الظلام اللاحل غير انسداد الأفق وفقدان الأمل.. من المسؤول عن ذلك؟! الكل يخلي مسؤوليته!!.. من يستطيع أن يوقف ذلك؟! يقولون: لا دخل لنا بذلك!! من المستفيد من ذلك؟! يقولون: لا نعلم!!.. من سينجو من ذلك؟! كل يدعي انه الناجي!!.. أين الحق والباطل؟! كل يرى انه على حق!!.. ما الهدف من الحرب؟! يقولون: قتل الشيطان ونصرة المظلوم!!.

أيها الشيطان إلا تخجل من إصرارك على أغوانا لم تعلم أن الزمن الحاضر لم يعد زمان "آدم المسكين عليه السلام" الذي كنت سببا في هبوطه أو خروجه من الجنة.. وان أبناء آدم وبناته الماجدات فهموا اليوم الدرس وآمنوا بالحوار لحل الخلافات ورضوا بـ"الأقلمة والفدرلة والديمو والاقرطة " حتى لا يقعوا في نار غوايتك.

من المحتمل جدا وبقدرتك التآمرية الكبيرة وعنادك الشديد وبأعوانك الدهاة أن توقعنا مرة أخرى في "لو ما بقى من يخبر" التي لن يبقى فيها مكان لمداد وتمديد ولا للضم والسربلة ولا للكعوتة والكلفتة ولا للتقفيز والقنبعة ولا رجل في الشرق ورجل في الغرب وسيدخل الجميع برمة الشيطان وغلياتها وشقلبتها ستطال الجميع ولا حصانة عند أذن لأحد.

ان من يراهن على هذا المنطق فهو لا يملك ذرة من عقل ومن يساعد على استخدام هذا المنطق فهو إبليس بذاته والفرق هنا انه لن يكون من المنظرين كإبليس الجن لأن برمة "لو ما بقى من يخبر" سوف يفور مائها المغلي ولا عاصم له من حرها ولهيبها.

كل فرد من أفراد المجتمع على مختلف المواقع السياسية والاجتماعية مسؤول عما يحدث اليوم من أحداث ممانعة للانتقال إلى الوضعية المأمولة للشعب اليمني وكلنا نستطيع أن نميز من هو مع مصالح الشعب ومن هو ضدها كون زمن استغباء الشعوب والاستخفاف بوجودها وفاعليتها ومصالحها بدا في الأفول وينبثق من رحمه زمن جديد.. لن يستطيع المتربص بشعبه أن يعيش فيه ولا مجال فيه للتدافع السلبي العنيف بين الناس "لو ما بقى من يخبر" إنما سيكون تدافعا ايجابيا قائم على طرح مشاريع إنمائية وبنيوية مقصدها تطور العنصر البشري وتقدمه تتنافس على أرضية صلبة شعارها " العيش المشترك.. وعدالة التوزيع.. والمساواة بين الجميع". فمتى نعي هذه الحقيقة؟! حتى لا تهدر الفرص ولا تضيع الجهود ولا تزهق الأرواح البريئة.

لماذا يكون الذهاب إلى الانتخابات في أقرب وقت هو مفتاح الحل؟!

الشرعية السياسية وتوسع شرعية السلاح

بات من الواضح جدا أن المشكلة اليمنية الراهنة والتي هي نتيجة أخطاء تاريخية متراكمة، أنها أعقد مما كان يتخيله البعض، وقد قادت أدوات الحل التي مورست مؤخرا من ثورة شعبية وتسوية سياسية إلى مرحلة هي الأخطر من كل ما سبق.

فالثورة الشعبية عالجت مسألة حكم الفرد، إلا أنها لم يكن بإمكانها أن تحل بديلا عنه حيث كان الخيار العسكري يهدد بحرب أهلية بالفعل، ليضطر الجميع إلى الذهاب إلى التسوية السياسية التي عالجت مسألة نقل السلطة إلا أنها بحكم طبيعتها التوافقية وقفت عاجزة أمام المشكلات التاريخية في الأمن والاقتصاد إلا من تلك الإجابات السياسية التي قدمها مؤتمر الحوار الوطني والتي يتطلب تنفيذها وقتا..

الأخطر من ذلك، هو عجز المرحلة أمام تلك المخاطر القديمة والتي تعاظمت من بعد الثورة والتسوية كضربات القاعدة وتوسعات الحوثي العسكرية والأزمة الاقتصادية التي تلوح في الأفق نتيجة نقص الموارد المالية بفعل الاستهداف المتكرر لأنابيب النفط المصدر الرئيس والأكبر للموارد. إلا أن الأكثر إشكالا هو اللبس الحاصل في وعي المرحلة بذاتها، ووعي الآخرين بها، بين كونها ثورية" وما يتطلبه ذلك من خطاب وأداءات، أو كونها "سياسية" وما يحتاجه ذلك من خطاب وأداءات أيضا.

في ظني تكون هذه المرحلة كتسوية لنقل السلطة حققت هدفها، وبالانتهاء من الحوار الوطني تكون قد استنفدت غرضها أيضا، إلا من صياغة الدستور والذهاب إلى الانتخابات للانتقال إلى المرحلة التالية، والذي يجب أن يحدث في أقرب وقت، ليس لأن المرحلة الانتقالية قد مددت حتى نهاية هذا العام فقط، بل لأن ذلك أصبح ضرورة وحاجة ملحة. مع الإقرار أن الذهاب المبكر للانتخاب لا يخلو من مخاطر، إلا أنها لا تقارن مع مخاطر الاستمرار في المرحلة الراهنة مع عجزها الواضح عن معالجة التحديات الراهنة، والتي لا تقود مع تقادم الوقت إلا إلى الانهيار الشامل.

يمكن هنا تلخيص التحديات الراهنة، ولم يكن الحال بعد إجراء الانتخابات هو الأفضل في التعاطي معها من الحال الراهن..

- تآكل الشرعية السياسية في مقابل توسع شرعية السلاح.

لأن المرحلة الراهنة هي انتقالية في الأساس ولأنها تسوية سياسية بعد حالة ثورية، فهي ملتبسة الشرعية، بين شرعية السياسة والتسوية وبين شرعية الثورة، ولهذا الحال الملتبس فهي أضعف في مواجهة شرعية السلاح التي تتوسع على حساب الشرعية السياسية.

توسعات الحوثي العسكرية الأخيرة هي نتيجة طبيعية لتلك الشرعية الملتبسة في تعريف النظام السياسي القائم، فتحت الحجج الثورية القابلة للاستخدام من كل الأطراف يبرر الحوثي ما يقوم به من توسع ، الخطير في الأمر أن تلك الحجج تجد رواجا أمام عجز التسوية السياسية الراهنة عن إحداث الإصلاحات المطلوبة نتيجة قيامها على التوافق. فإن كان الأمر ثوريا، فالحوثي يبرر ما يقوم به باسم الثورة، وإن كان توافقا سياسيا فهو يقول لم لا يكون يشمله أيضا، ولأنه كذلك هو يرى أيضا أنه لا يحق للدولة الانحياز ضده ومواجهة ما يستحدثه على الأرض كونه يبررها بأنها ضد أطراف سياسية وليس ضد الدولة..

في المقابل تجد الدولة نفسها ضعيفة أمام هذه الحالة، نتيجة الانقسام الذي حدث بفعل الثورة في مؤسساتها بما في ذلك الانقسام في مؤسسة الجيش، ولأنها قائمة على التوافق بين الأطراف في التسوية السياسية فهي عاجزة أيضا عن اتخاذ القرار الذي يفترض بدولة ما اتخاذه للتعاطي مع حالة مشابهة، إلا من التوسط بين الأطراف، مع أن ذلك ليس من وظائف الدول التي تقوم على احتكار القوة واستخدامها ضد جميع الأطراف الخارجة عن سياق الدولة، فيما تتفاقم الحالة وتتوسع شرعية السلاح على حساب شرعية السياسية وشرعية الدولة ككل.

انتقال النظام السياسي إلى شرعية شعبية و انتخابية يجعل من الدولة في مكان أفضل لاتخاذ القرارات المطلوبة في مواجهة شرعية الجماعات المسلحة التي تتهدد وجودها قبل أي شيء آخر، وليس شرطا أن تكون قرارات بالحرب، فالشرعية السياسية الانتخابية هي حجة قوية في ذاتها لتحجيم شرعيات السلاح وإبطال حججها ابتداء..في تلك الحالة أيضا تكون أجهزة الدولة السياسية والأمنية أكثر قدرة على التحرك في مواجهة المخاطر الأمنية كتلك التي تمثلها القاعدة، أو الانفلات الأمني المجتمعي عموما، مما هو الحال في نظام التوافق القائم على المحاصصة وتنازع تلك الأجهزة بين أطراف عدة.

لهذه الأسباب وأسباب أخرى يكون الإسراع في الانتقال إلى الشرعية السياسية الانتخابية ضرورة وحاجة وطنية ملحة..على الأقل يمكن هناك الحصول على إجابات معينة للتعاطي مع التحديات الأمنية الراهنة، أو على أقل تقدير الحصول على طرف سياسي منتخب ومسؤول أمام الجميع. حالتنا الراهنة تقف عاجزة أمام ما يحدث ولا تقدم إجابات، كما لا تقدم طرفا مسؤولا يمكن مطالبته بتقديم إجابات ومحاسبته إن لم يفعل، فحيث يتواجد الجميع لا يوجد أحد.

(3-1)

عبدالله دوبلة

عبدالخالق النقيب a.alnageeb@yahoo.com

أنتُمْ زَائِلون .. والوطُن باقٍ ..!

* نحن بحاجة لأن نكون عقلاء بما يكفي ، هذا وحده سيمنحنا فرصة الانسلاخ من الماضي وتخطي معابره الضيقة ،وأظنه يكفي لتجاوز حالة التباين والانشداد للأجندة والرؤى التي حُملنا أوزارها وأثقلت كاهل الأيام ، ولم نجن منها شيئاً غير أنها أنهكت معاول البناء والتقدم وأحاطتنا باليأس والإحباط ، ليس معقولاً أن نستمر في التحاذق على بعضنا ، لقد تحول التفكير بالطريقة الابتزازية إلى عادة نقوم بها للنجح في تمرير ما نريد وإن كان فيه من التجاوز والتجاهل والجحود ما قد يلحق الضرر والأذى الفادح والجسيم بالوطن ونسيجه الاجتماعي..

* خطر لي لو أننا جميعاً أدركنا أن الوطن وحده سيظل خالداً ، وأن الإيدلوجيات تتلون والشخوص تزول ، والأجندات تحكمها مصالح غبية وترتبط في الغالب بالصغائر والدونيات ، يا ترى ما الذي ينتقصنا لنفهم أن الوطن مرتبط بالوجود الأزلي ويتصل بشراكتنا وتاريخينا وإرثنا ومستقبلنا أيضاً ، متى يمكننا الخلاص من سطوة الولاءات الحزبية والقبلية والعسكرية ، والتحرر من تلك القيود التي نفرضها على أنفسنا بفعل التراكمات المزمنة والانخراط مع الأفعال الابتزازية الحقيرة التي تعتملها الزعامات والمنظرون ويشرع لها الفكر المتوغل في كيان وأنسجة الأطراف والأقطاب السياسية والقبلية والعسكرية ، كم أن الأمر سيكون مريحاً بالنسبة إلينا ونحن نمضي إلى المستقبل ونلجه عبر الاتفاق والتوافق والقبول بالآخر (يا إلهي أتحدث عن الآخر كما لو أننا من أعراق وأجناس مختلفة ولا تتلاقى) ، مزعج أن ينتابك إحساس باشتراكنا في الحياة المتعثرة والمستقبل الغامض ، ألم نعتد التصفيق والهرولة خلف المواقف التي تقررها الزعامات دون أن نلجأ لإعادة تقييمها أو حتى قراءتها والتفكير ملياً فيها ، نكتفي بالسمع والطاعة وترديد ما يملونه دون إدراك بالمغازي البعيدة وعواقب الطريق الذي نمضي فيه.

* كم هو مقزز منطق التعنت والاستفزاز ، وكم هو مقرف لدرجة الغثيان ، الناس متعبون ولم تعد لديهم طاقة كافية لاستيعاب أن يكونوا هم ضحايا لعبة سياسية قذرة لا تنتهي ولا تعترف بقوانين الإنسانية وغير مؤمنة بمبادئ الضمير الوطني ، متى سيتمكن الساسة والقادة في المجتمع من الخروج من محنة المشاحنة والابتزاز وعقد الصفقات البينية ، ليتوقف تعب الناس وأرقهم مع الحاضر والمستقبل ، علهم يكتشفون في رحلة بحثهم المرهقة بارقة أمل يشرح صدورهم ويضيء وهج الفرح الخافت في القلوب.

* لماذا نتفق ونختلف ونسخط ونحقد ونعادي ونمضي دون إدراك بحجة الولاء والسمع والطاعة ونكبل حريتنا وإرادتنا بترهاتها ونمنع عن المستقبل والحياة التي نحلم بها أن تنطلق بخط وثابة ، نعيش ديكتاتورية مغلفة ونذعن لاستبداد مبطن بالركض خلف الأفكار المترهلة دون إرادة متحررة .

* الوطن يعيش حالة من التيه والشرود بفعل سخافاتنا وترهاتنا وفداحة ما نقترفه من مآثم وحماقات حتى أغرقناه بالعبث وأفسدنا ملامحه الجميلة وأنهكناه بأزماتنا المتلاحقة ، وصار علينا فعل شيء إزاء عجزنا في ابتكار ما يمكن أن يعيد الحب والبسمة والدفء والفرح والشعر والجمال والروعة لهذا الوطن .

هل أنتم مدركون أنكم زائلون والوطن باقٍ..

القوى التقليدية والدولة المدنية

أحمد الزبيري

في الوقت الذي يجب أن تتركز فيه جهودنا على تهيئة المناخات السياسية والاقتصادية والأمنية وخلق الأجواء الملائمة لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني نجد من يسعى لبقاء اليمن وأبنائه محشورين في زاوية منطق تفكيره الضيق مدفوعاً بنزعات ثأرية انتقامية تحركها ضغائن وأحقاد إلى جانب أوهام الدفاع عن مصالح تكونت بفعل طغيان النفوذ السلطوي المختزل فيه مفهوم الدولة.

انطلاقاً من ذلك لا يفرق الذين يجسدون هذا التوجه بين السلطة والدولة التي اعتادوا أن تخوض صراعاتهم وحروبهم نيابة عنهم وبدلاً منهم غير آبهين بإرادة الشعب وخياراته المعبر عنها في وثيقة الحوار الوطني الهادفة إلى تحقيق عملية انتقال سلس وآمن للسلطة مؤسسة على شكل ومضمون جديد للنظام السياسي يعكس واقعياً وموضوعياً متطلبات استحقاقات بناء دولة يمنية اتحادية راسخة وقوية وقادرة على إخراج الوطن والشعب ليس فقط من أزمات انتجتها تراكمات أخطاء أكثر من خمسة عقود ولكن أيضا من كل الموروث السياسي المتخلف المهيمن والمتحكم خلال هذه الفترة المهدرة والضائعة من حياة اليمن واليمنيين بالمعنى الزمني والاجتماعي لينتهي بنا تحالف القوى التي تصدرت المشهد السياسي لتمارس حكماً وتحكماً مستمدا شرعيته من خليط تتمازج فيه الايدولوجيا الدينية والقومية واليسارية بصورة مشوهة جعلتها عاجزة عن إحداث تغير حقيقي ينقل اليمن من سيطرة القبيلة والمنطقة والطائفة والمذهب إلى بناء الدولة التي فيها تتقوى بنى المجتمع المدني على حساب الجماعات التقليدية .

ولا فرق بين الجنوب والشمال مع الأخذ في الاعتبار بعض الفوارق في الشعارات والتفاصيل فكان من الطبيعي أن لا تأتي الوحدة بالدولة المدنية لتنتصر في الصراع الذي تلا قيامها القوى التقليدية الأكثر تخلفا.

اليوم هي ذات القوى التي أجهضت الجمهورية لتقيم نظاماً جمهورياً خاصاً بها وحولت حلم الوحدة الجميل إلى واقع كابوسي مريع لليمنيين في الشمال والجنوب والشرق والغرب معممة ثقافة الكراهية عبر إذكاء الصراعات وإشعال الحروب العبثية واحتضان الإرهاب وبسلوكها وممارستها الفيدية الهمجية التي تتواصل من خلال اختلاق فتن جديدة تحت عناوين قبلية ومذهبية ومناطقية مستخدمة كافة أساليبها ووسائلها وأدواتها الماكرة وغايتها خلط الأوراق وإفشال التسوية وإبقاء وثيقة الحوار حبرا على ورق بجر اليمن قيادة وجيشا وشعبا إلى حرب جديدة في فترة حرجة تستدعي من الجميع العمل من اجل السلام والهدوء والأمن والأمان ليتمكن شعبنا من اجتياز المنعطف الأخير في طريق بناء الدولة الاتحادية المدنية..وهو ما لا تريده القوى المتصارعة التي تختلف في كل شيء لكنها تلتقي في التطرف الذي لا يمكن فهمه واستيعابه إلا في سياق الاتفاق الضمني على تدمير اليمن ومستقبل أبنائه.

باسم الشعبي b.shabi10@gmail.com

بؤس واقع الإعلام اليمني بعد الربيع العربي

مما لا شك فيه أن الإعلام لعب دورا كبيرا في رفع مستوى الوعي لدى الجماهير التي اندفعت إلى الساحات والميادين مطالبة بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية ،ومسألة رفع الوعي هذه أظنها احتاجت لوقت طويل كان الإعلام في البداية فيها مملوكا للأنظمة الحاكمة قبل أن يجد متنفسا وطريقا إلى التحرر مع بزوغ فجر الفضائيات العابرة للقارات.

لم تستطع الأنظمة الديكتاتورية مقاومة الثورة الهائلة التي أحدثتها التكنولوجيا في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية حيث لجأت إلى عديد وسائل لقمعها وحجبها إلا أن ثورة الاتصالات كانت أكبر من أن تجهض أو تقاوم وحينما فشلت الأنظمة في مقاومة ثورة التدفق المعلوماتي والإخباري عبر القنوات الفضائية والمواقع الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي لجأت إلى فتح السجون أمام الصحفيين والإعلاميين والمدونين والمغردين والتضييق عليهم وهذا الفعل بدلا من أن يحمي الأنظمة تحول الى صداع مزمن وقلق مدمر إذ تحول من هؤلاء المستهدفين إلى رموز للحرية وبفعل حملات التضامن معهم وجدت الأنظمة نفسها تحت ضغوطات كبيرة ومختلفة شعبية ودولية وغيرها وتلطخت سمعتها في ميدان الحريات والحقوق المدنية في التقارير والنشرات الدولية وهو ما دفعها للكف عن مثل هذه الممارسات وتكون بذلك قد فشلت فشلاً ذريعاً في إيقاف الثورة المعلوماتية والتأثير على وسائل الإعلام التي اتسعت مساحة الحرية أمامها وأصبحت تشكل تهديداً كبيراً لأنظمة تقليدية عصبوية وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة ثورة الاتصالات التي سرعان ما تحولت إلى ثورة جماهيرية في الميادين والساحات تنادي بإسقاط أنظمة أصبحت غير قادرة على مجارات مطالب الجماهير وتلبية تطلعاتهم في الحرية والبناء.

من هذه الزاوية يمكن القول إن الإعلام بكافة وسائله وأشكاله لعب دوراً كبيراً ومفيداً في مراكمة غضب الجماهير تجاه الأنظمة الحاكمة ثم كسر حاجز الخوف ورفع سقف الحرية ثم تحويل هذا الغضب من حالة احتجاجية فردية وجماعية محدودة الى حالة شعبية عارمة في صورة الثورة الشعبية السلمية العفوية والتي عرفت فيما بعد بالربيع العربي.

وانطلاقا من هذا الدور الكبير للاعلام نظم مركز "مسارات للاستراتيجيا والإعلام" بعدن الخميس الماضي ندوة حول "مستقبل الإعلام اليمني بعد ثورات الربيع العربي" استعرضت فيها خمس أوراق عمل "عن صورة ودور المرأة في إعلام ما بعد الثورة" عن "الإعلام والتغيير السياسي والاجتماعي" عن "الإعلام في مخرجات الحوار الوطني" عن "الانتهاكات ومستقبل الحريات" وورقة حول "إعلام الحراك السلمي بين التحديات والتطلعات" كانت الندوة تهدف لمعرفة وقراءة الواقع الذي يعيشه الإعلام ما بعد الربيع وكذا قراءة مسارات مستقبل الإعلام اليمني لمعرفة أين يقف الآن وما هو شكل المستقبل الذي يتطلع إليه الإعلاميون لاسيّما وأن جميع الأوراق قدمها صحفيون وإعلاميون على صلة مباشرة بواقع الإعلام ومعايشه قريبة لأحداثه وهمومه.

وكشفت الأوراق والنقاشات التي تخللت الندوة أن الإعلام اليمني يعيش وضعا مزريا للغاية في خطابه وتناولاته ولم يعد ذلك الإعلام الذي كان ينظر إليه باعتباره قائد الثورة وصانع التغيير إذ انزلقت وسائل إعلامية عديدة مشهود لها في صراع جانبي وعقيم وأصبحت تغذي وتثير صراعا سياسيا مضرا بعملية التغيير في البلاد ولم تفلح عدد الإصدارات اليومية في تحسين مضمون الخطاب وترشيده بل كشفت عن وجه مغاير لما كان ينتظره جمهور القراء إذ انحازت لأطراف الصراع سواء أكانت مراكز قوى أو أحزاب أو أفراد وبدلا من مواصلة رفع الوعي لدفع عجلة التغيير الذي أنجزته الثورة إلى الأمام أضحت معطلا رئيسيا ومعيقا لهذا التقدم والتحول الذي تشهده البلاد.

وخلصت ندوة "مسارات" إلى أن الإعلام بمختلف أشكاله (رسمي وأهلي وحزبي) فشل فشلا ذريعا في أن يكون معبرا عن اللحظة التاريخية والتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه البلاد كما فشل في خلق رأي عام حاضن ومستجيب لمخرجات الحوار الوطني ناهيك عن كونه فشل في الحفاظ على سقف الحرية الذي جاءت بها رياح الربيع العربي وأصبح عاجزا عن خلق مناخ جديد ومفيد يشعر الناس بالأمل.

وقال المشاركون في ندوة "مسارات" إن الإعلام اليمني بحاجة لإحداث نقلة نوعية في داخله ترتقي به إلى مستوى اللحظة التاريخية التي لا تتكرر كما أشاروا إلى ضرورة مراعاة البيئة الصحفية التي يعمل بها الصحفيون والإعلاميون لاسيما في جنوب اليمن إذ يعاني المشتغلون هناك كثيرا بسبب المزاج العام الذي لايساعد الصحفيين والإعلاميين على القيام بدورهم بمهنية واحترافية كما طالبوا بميثاق شرف للصحفيين في عدن لاسيما بعد تزايد الاصدارات الصحفية اليومية والمواقع الالكترونية في المدينة ولأن عدن مدينة الإعلام.

المحامي / عبدالعزيز أحمد السماوي

نادي القضاة بين ضبابية الرؤية ومفهوم الإضراب القضائي عن العمل

من المسلمات أن النظام الجمهوري القائم في البلاد يقوم على أساس وجود سلطات ثلاث في البلاد هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وهذه السلطات الثلاث المفترض أن تعمل كل في مجال ولايتها الدستورية سواسية ودون توقف من قبلها مجتمعة أو منفردة ولا يجوز لها أو لإحداها التوقف عن عملها أيا كانت الأسباب والدوافع ولا يستقيم النظام كنظام دستوري إلا بذلك، وفي الغالب الأعم يكون التظاهر أو الإضراب أو الاعتصام حقا للجماعات أو الأفراد في مواجهة الدولة بسلطاتها الثلاث أو في مواجهة أي من تلك السلطات منفردة، حتى يتم معالجة الأسباب التي لأجلها تظاهر الناس أو اعتصموا أو اضربوا من قبل السلطة ممثلة بالدولة، غير أننا في الآونة الأخيرة وجدنا السلطة القضائية جزئياً أو كلياً تضرب عن العمل وتمتنع عن قيامها بولايتها المخولة لها بمقتضى الدستور النافذ، وإذا كان الإضراب حقا للناس فرادا كانوا أو جماعات وتم تنظيمه في قانون التظاهر في مواجهة الدولة وهو ما يستند إليه الناس الذين يضربون عن العمل لأي سبب من الأسباب غير أن الناس يستندون في استعمال ذلك الحق إلى قانون نافذ، وإذا كانت السلطة القضائية كسلطة ثالثة في النظام الجمهوري لا يقوم النظام الجمهوري إلا بها وأدائها لواجباتها وعملها وفقاً للدستور فإن إضراب السلطة القضائية يعد تعطيلاً للدستور النافذ وإخلالاً به فضلاً عن أن ذلك الإضراب لا يستند إلى تشريع نافذ وهو ما يغنينا عن الخوض حول مشروعية إضراب السلطة القضائية في البلاد من عدمه.

صحيح أن الاعتداء على القضاة أو الإساءة إليهم أو النيل من القضاء يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون ويستوجب مساءلة مرتكبها وإخضاعه لطائلة المساءلة والعقاب وذلك من قبل السلطة كدولة بسلطاتها الثلاث عبر النيابة العامة كجهاز قضائي في السلطة القضائية بولاية القبض والتحقيق والإحالة والحبس والتصرف في الوقائع أو من قبل قضاة المحاكم القائمة، ولكن على أساس أن من يملك ولاية المساءلة وإخضاع المجرمين للمحاكمة والعقاب هم قضاة آخرون غير القضاة الذين وقعت تلك الجرائم عليهم، أما في حالة أن يضرب جميع القضاة المنتسبين للجهاز القضائي في البلد كله رغم عدم جوازه دستورياً فإن ذلك يجعل كافة أعضاء النيابة وقضاة المحاكم المضربين في حكم الخصوم للجناة مرتكبي تلك الجرائم بدون استثناء، ومن البديهي أن حق النيابة كجهاز من أجهزة القضاء القبض على الجناة والتحقيق معهم وإحالتهم للمحاكم وطلب الحكم بإدانتهم ومعاقبتهم وفقاً للقانون مرتبط بضرورة ممارستهم لواجباتهم تلك في إطار توافر عنصر الحياد فيهم، فضلاً عن أن قضاة المحاكم المضربين قد فقدوا عنصر الحياد الذي لا يجوز للقاضي إجراء المحاكمة إلا بتوفره على نحو يقيني وبافتقاد عنصر الحياد تفتقد صلاحية القاضي للقضاء المضرب في قضية يكون القاضي طرفاً في الإضراب الشامل كما هو الحال الآن في جميع أعضاء النيابة وقضاة المحاكم في عموم الجمهورية يعدون في حالة الإضراب الشامل كما هو الحال الآن في البلاد طرف في الخصومة مع الجناة المفترض إخضاعهم جراء ما ارتكبوه من أعمال إجرامية في حق أي قاض لطائلة المساءلة والعقاب، ومن البديهي استحالة الجمع بين أن يكن أحد طرف في الخصومة خصماً وقاضياً في الدعوى ولا يخفى المأزق الذي يمكن أن تصل إليه السلطة بمكوناتها الثلاث المنصوص عليها في الدستور لأن الإضراب الكلي الكامل لأعضاء السلطة القضائية يحول القضاة المضربين إلى خصوم لبعض أفراد الشعب من مرتكبي الجرائم وهو ما يوجد الذريعة لأولئك المجرمين إلى المطالبة بقضاة محايدين من خارج البلاد في جميع الدرجات القضائية بما يستتبع ذلك من إخلاء بالسيادة وانتهاك لسياسة البلاد والعباد ومسخ إحدى سلطات الدولة الثلاث من النظام القائم الأمر الذي يوجب إعادة النظر في موضوع إضراب السلطة القضائية برمتها لتعلق الإضراب بسيادة الدولة والمساس بالدستور النافذ، وهو ما يجب معالجته ووضع حلول مناسبة له بعيدا عن موضوع إضراب القضاء وبعيدا عن أن يتحول أعضاء السلطة القضائية من قضاة محايدين إلى خصوم حاقدين فالدولة بسلطاتها الثلاث مسؤولة عن حياة رعاياها وأعراضهم وأموالهم ومن أولئك القضاة الذين يتعرضون للاعتداءات المتكررة وأيا كانت الخطورة التي تشكلها الاعتداءات الواقعة على القضاة من قبل بعض شذاذ الآفاق إلا أن معالجة تلك الظاهرة يجب أن تتم بعيدا عن ممارسة حق الإضراب في البلاد وبعيدا عن تحول أعضاء السلطة القضائية إلى خصوم لمرتكبي الجرائم وبما يترتب على ذلك من محاذير دستورية وانتهاك لسيادة البلاد واستقلالها كمبدأ دستوري لا يختلف حوله اثنان، والمستغرب هنا أن أعضاء نادي القضاة ومجلس القضاء الأعلى يتوقفون عند الجرائم المرتكبة ضد أعضاء النيابة وقضاة المحاكم ومعالجة ذلك بعيدا عن مقتضى النصوص القانونية المنوط بالسلطة القضائية قبل غيرها تطبيقها والتقيد بها ولذلك نجد أن نادي القضاة ومجلس القضاء قد رأيا في الإضراب الشامل للسلطة القضائية عن العمل هو الوسيلة المثلى لمعالجة الظاهرة الخطيرة بالاعتداء على أفراد السلطة القضائية بما في ذلك من مخاطر تتعلق بتعطيل الدستور النافذ أو مخالفته فضلا عن أن الإضراب عن العمل القضائي والامتناع عن أداء الوظيفة القضائية يعتبر جريمة إنكار العدالة بحسب النصوص القانونية النافذة وهو ما قد يخضع جميع منتسبي السلطة القضائية للمساءلة والعقاب وبذلك تتحول معالجة جرائم الاعتداء على منتسبي السلطة القضائية بواسطة الإضراب عن العمل إلى ارتكاب جريمة أخرى لا تقل خطورة عن جريمة الاعتداء على القضاة وممن يكون ذلك؟ وللأسف من قبل القضاة المنوط بهم تحقيق الجرائم الجنائية في المجتمع والفصل فيها ناهيك عن أن جميع المتقاضين في البلاد أمام المحاكم الشرعية مدعين كانوا أو مدعى عليهم يصبحون مجنياً عليهم جراء امتناع القضاة المضربين عن العمل القضائي في كل القضايا المطروحة على المحاكم من نظر تلك الدعاوى وإقامة العدل بشأنها جراء الإضراب، ولو افترضنا جدلاً أن عدد النيابات والمحاكم في عموم الجمهورية لا يقل عن ألف وخمسمائة نيابة ومحكمة وأن كل نيابة أو محكمة مطروح أمامها عدد أربعمائة شكوى أو دعوى أو قضية وأن أطراف الدعوى من مدعين ومدعى عليهم هم فقط مدع واحد ومدعى عليه واحد فإن عدد المتقاضين أمام كل محكمة ونيابة سيكون ثمانمائة شخص شاك أو مشكو به أو مدع أو مدعى عليه وكل تلك الأعداد تصبح مع الإضراب مجنياً عليها لامتناع النيابات والمحاكم عن نظر قضايا المتقاضين وكل ذلك يرجع إلى أن بعض المجرمين ارتكبوا في حق أحد أعضاء النيابة أو قضاة المحاكم جريمة من الجرائم التي لا يملك ولاية تحقيقها والفصل فيها قضائيا سوى القضاة وأعضاء النيابة العامة، ومعلوم من التشريع بالضرورة أن الإضراب كحق يمتلكه المواطن الذي يجوز له ممارسة ذلك الحق يتم في مواجهة السلطة القضائية كانت أو تنفيذية أو تشريعية في حين أن إضراب القضاة كسلطة قضائية دستورية تملك ومعها السلطتان التنفيذية والتشريعية كل في مجال اختصاصها إيجاد حلول لمطالب المضربين من مواطني الدولة أو للمسائل التي لأجلها وقع الإضراب مع أن ارتكاب جريمة من جرائم الاعتداء على القضاة تستوجب وفقا للدستور والقوانين النافذة على النيابة العامة كهيئة قضائية تحريك الدعوى الجنائية بواقعة الاعتداء والتصرف بشأنها ورفعها أمام المحاكم المختصة ضد الجناة وذلك يعني أن الإضراب الذي تمارسه السلطة القضائية يعتبر خرقاً للدستور وتعطيلاً للقوانين النافذة وتعطيلاً للوظيفة الدستورية للسلطة القضائية بل وامتناع عن إنصاف المعتدى عليهم من أفراد السلطة القضائية أنفسهم مع أن عدم إلقاء القبض على الجناة أو حبسهم ليس شرطاً لصحة تحريك الدعوى الجزائية ورفعها ومباشرتها، فالكثير من القضايا الجنائية يتم رفعها وتحريكها ومباشرتها أمام المحاكم ولو لم يتم إلقاء القبض على الجناة أو حبسهم بل وتجري محاكمتهم غيابياً كمتهمين فارين من وجه العدالة فحضور المتهم أو إلقاء القبض عليه أو حبسه حبساً احتياطياً الغرض منه كفالة حقوق الدفاع للمتهم لكي يحاكم محاكمة عادلة ويستحق العقاب الموقع عليه بوجه الحق والعدل، والسؤال هنا ماذا فعلنا بشأن جريمة الاعتداء على القاضي المعتدى عليه من وجهة نظر قانونية بحتة؟ بدلاً عن الإضراب المستمر بكل مخاطره بدون جدوى؟ ولعل الإخوة في نقابة المحامين قد أوضحوا للإخوة الأجلاء رئيس وأعضاء نادي القضاة عند اللقاء بهم بشأن موضوع الإضراب كل ذلك أو بعض منه غير أن الإخوة في نادي القضاة رغم تفهمهم لكل ما ذكر أو بعضه تذرعوا في أن بيانا من النادي قد صدر بشأن استمرارية الإضراب لكافة أعضاء السلطة القضائية في عموم الجمهورية حتى تتحقق جميع المطالب ومع أن الإمام مالك رضي الله عنه قد قال: (كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر وأشار إلى قبره صلى الله عليه وسلم) فإن إصرار الإخوة في نادي القضاة على استمرارية الإضراب بذريعة البيان الذي أصدره النادي لا مبرر له خاصة أنه صلى الله عليه وسلم قد سئل عن موقفه في اختيار مكان المعركة وتركه آبار المياه متوسطة بين معسكره ومعسكر الكفر والإلحاد يستفيد منها الطرفان بقول الصحابة الذين لهم خبرة ودراية بالحرب (أموقع أنزلك إياه الله أم أنها الحرب والمكيدة) فقال صلى الله عليه وسلم: (بل هي الحرب والمكيدة) فقالوا الرأي الصائب أن تغور آبار المياه كلها باستثناء بعضها الذي يجب أن نتركها خلف معسكرنا نستفيد منها نحن ولا يستفيدون هم منها فنزل عند رأيهم ولم يتذرع بأن رأيا منه قد سبق وأنه يجب التوقف عليه وهو ما نأمل معه من الإخوة في نادي القضاة الأجلاء مراجعة موضوع إضراب السلطة القضائية والعمل على إنهائه أو تعليقه على الأقل فالرجوع إلى الحق خير من التمادي فيما سواه والله حسبنا ونعم الوكيل.